كتاب البراجماتيّة اللغويّة: عرض ومراجعة

سهى فتحي نعجة *

Suha Fathi Najeh

إنَّ عنوان الكتابِ وحدَه كافٍ لإثارة المنشغلين بعلم اللغة والمشتغلين فيه لقراءته مهما اختلفت مواقفهم منه بعد ذلك؛ لأنَّ العنوان يتضمن كلمتين مثيرتين: أولاهما كلمة **(البراجماتيّة)** المحمَّلة بالفلسفة وبالفكر وبالمذهبيّة وبالحياة نفسها، وكلمة **(اللغويّة)** التي تبقى منحة الله للإنسان لكي يتواصل باللغة مع الإنسان الآخر، وإن اختلفت بينهما الأفكار والمُسَلَّمات، أو فرّقتْ بينهما جغرافية المكان أو الزمان؛ لهذا تسلَّل كتاب **"البراجماتيّة اللغويّة"** إليَّ من بين آلاف من الكتب التي توافرَ عليها معرض القاهرة الدوليّ للكتاب.

مؤلِّفُ كتاب **"البراجماتيّة اللغويّة"** البروفيسور ستيفن. ك. ليفنسون أستاذ علم اللغة المقارن في جامعة رادبود أحد العلماء المعروفين بدراسة المثلّث الأنثروبولوجيّ: الثقافة واللغة والإدراك، أصدرَ كتابَه لأوّل مرّة سنة 1983م ليكون الكتاب التدريسيّ الشامل الأوّل في البراجماتيّة اللغويّة، وليصبح بسرعة أحد المراجع المهمة في مجاله، فتناولته الأقلام بالترجمة إلى عدّة لغات، منها: اللغة الألمانيّة بقلم: أورسولا فريز سنة 1994م، وهي ترجمة دقيقة على درجة عالية من الاحتراف العلميّ في نقل أفكار الكتاب؛ لهذا قام الأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيري، أستاذ علوم اللغة في جامعة عين شمس بترجمته عن الأصل الألمانيّ مع الاستعانة بقلّة بالأصل الإنجليزيّ، وأصدره عن طريق مكتبة زهراء الشرق في مصر سنة 2015م بعد ثُلث قرنٍ من صدور الكتابِ لأوّل مرّة، ليكون الكتاب الأوّل من نوعه في المكتبة اللغويّة العربيّة.

وقد يكون هذا التأخر في ترجمة الكتاب دليلاً على صعوبته من جهة، وبطء حركة الترجمة إلى العربيّة من جهة أخرى، وتأخّر تقبُّل بعض الباحثين العرب للأفكار الجديدة في علم اللغة من جهة ثالثة، وهو في الوقت نفسه دليل على مأزق الترجمة التخصّصيّة في علم اللغة إلى العربيّة، فعنوان الكتاب إشكاليّة كبرى في الترجمة لم يتمكّن من تجاوزها إلى اجتراح مصطلح مقابلٍ

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

للبراجماتيّة في العربيّة، فالمصطلحات المقترحة كلّه لها ظِلال تنأى عن القيمة المضمونيّة الدقيقة لهذا المصطلح اللَّزج في الثقافة الإنسانيّة المعاصرة.

يتكون هذا الكتاب العالميّ من سبعة فصولٍ متبوعة بقائمة المراجع، والمصطلحات، وأسماء الأعلام، ونبذة عن المؤلِّف، وقائمة بالكتب المترجمة إلى العربيّة المقاربة الأربعين كتابا التي أغنى بها الأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيري المكتبة العربيّة في علوم اللغة والأدب.

وبعد تجاوز المقدّمتين العامّتين للمترجمة الألمانية أورسولا فريز، والمترجم العربيّ سعيد بحيريّ يبدأ الكتاب بمقدّمة تعريفيّة مختصرة من المؤلِّف ستيفن. ك. ليفنسون حدَّد فيها هدف الكتاب ومجاله وعلاقاته المعرفيّة والثقافيّة، واحتياجاته من المراجع الأخرى، فهذا الكتاب لا يُقرأ قراءة صحيحة إلا بعد قراءة مجموعة مهمّة من كتب الدلالة والمنطق وعلم اللغة الحديث.

يبدأ الفصل الأوّل من الكتاب بداية علميّة دقيقة في الحديث عن مجال البراجماتيّة في أصل استعمالها التاريخيّة؛ إذ يحدِّد المؤلِّف سنة 1938م بداية لظهور هذا المصطلح على يد الفيلسوف تشارلز موريس الذي حدَّ البراجماتيّة اللغويّة بالجوانب الحيويّة للعلامة السيميائيّة، ثم تطوّر المفهوم ليصبح علمَ بحث الاستعمال اللغويّ وظيفيًا واجتماعيًا، وقد ساعد على هذا التطوّر انبراء البراجماتيّة لمقولات تشومسكيّ في اللغة، فهي أقرب ما تكون إلى ردّ فعلٍ تعديليّ لمفهوم الكفاءة اللغويّة عند تشومسكي، بجعل اللغة كفاءة مُدمجة في السياق الحقيقيّ لاستعمالها وظيفيًا واجتماعيًا، وهنا أضاف ستيفن قَيْدين اثنين للبراجماتيّة: أوّلهما: الاهتمام بالمنطوق الناجز والمنقول والمتخيّل إبداعيًا في مقابل الجملة عند تشومسكي؛ لأنَّ الجملة في نظر ستيفن مفهومٌ نظريّ مجرّد، أمّا المنطوق فهو قطعة جمليّة قد تكون مساوية أو أكبر أو أصغر من الجملة القواعديّة المجرّدة في سياق حقيقيّ. وثانيهما: اشتراط المناسبة في التواصل اللغويّ الحقيقيّ؛ لأنَّ البراجماتيّة تستوعب جوانب المعنى التي لا تستوعبها الدلالة المجرّدة. وختم ستيفن هذا الفصل بالجملة المحمّلة بطاقة علم البراجماتية اللغويّة: إنَّ أهمية البراجماتيّة أنَّها تنتج تفسيرات وظيفيّة لوقائع اللغة.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: "الإشارة" انطلاقا من مُسلّمة مهمّة تتمثّل في أنَّ في اللغة علامات مميزة بدونها لا تفصح الجملة اللغويّة عن معناها، مثل: الضمائر وألفاظ الإشارة، وظروف الزمان والمكان، والجنس، كما أنَّ الجملة تبقى عاجزة عن الإفصاح اللغويّ إن غاب المسكوت عنه من السياق، ففي جملة مثل:

- سأعود في غضون ساعة.

لا نستطيع تحديد المعنى بدقة؛ إلا إذا عرفنا متى كُتبت الجملة، حتى نحسب مرور الساعة مع أنّ علامة الإسناد إلى المفرد أنا واضحة في الجملة، لكنّ علامة الجنس مبهمة، فلا نعرف هل الكاتب مذكر أم مؤنّث إلا في اللغات الحديّة في التمييز بين المذكّر والمؤنّث، ولهذا يلحّ المؤلّف على ضرورة مراعاة انطباق العلامة اللغويّة على مدلولها، فنستطيع – والمثال من اللغة العربيّة لا من المؤلّف أو المترجم – أن نقول:

- **سُعادُ أمُ خالدٍ.**

جملة معادلة لجملة:

- **أنا أمُ خالدٍ.**

إذا كانت المتكلّمة في الجملة الثانية هي نفسها "سعاد"، أمّا إذا كانت غير "سُعاد" فإن الجملة غير مقبولة براجماتيّا بسبب غياب المناسبة بين الاسم العَلَم المعلَن "سعاد" وضمير المتكلّم "أنا"، وهذا دليلٌ على أنّ الإشارة اللغويّة محتاجة إلى السياق الحقيقيّ لتتفعّل طاقتها الاستعماليّة الحقيقيّة.

وقد توصّل ستيفن إلى أنّ اللغة تتطلب استعمالات حركيّة أو إحالات سياقيّة لتؤدي إشارتها وظيفتها في إيصال المعنى المقصود، ففي جملة:

- **لا يستطيع ستيفن أن يتحدّث بصوتٍ عالٍ هكذا.**

لا يمكن إيصال المعنى من غير تمثيل الصوت الذي لا يستطيع ستيفن التحدّث به، كما لا يمكن تحديد المعنى بدقّة إلا بحضور المتحدث عنه ستيفن، أو تصوّره بدقّة. وفي جملة عابرة مثل:

- **هذه المدينة جميلةٌ حقّا.**

لا يمكن تحديد المدينة إلا في سياق الواقعة اللغويّة، فقد تكون المدينة هي المتحدّث عنها في سياق تذوق رواية أو قصيدة أو درس جغرافية، أو رحلة سياحيّة، أو ... إلخ.

ثم يتوسّع المؤلّف في الحديث عن إشارات الزمن والجنس والعدد والضمير ليؤكّد أهمية تضافر السياق مع الإشارة اللغويّة لإنتاج التداول اللغويّ الناجح غير الملبِس في تأكيدٍ منه على استيعاب البراجماتيّة اللغويّة للعناصر غير المنطوقة من اللغة، لكنّها ليست افتراضا مجرّدا بل هي شكلٌ لغويّ صامتٍ كعنصرٍ صفريّ يؤثّر في القيم العدديّة بناءً على موقعه من الآخر لا على ذاته، وقد مرّ المؤلّف سريعًا على إشارة مهمّة هي الحالة الإعرابيّة، لكنّه لم يوفها حقّها بسبب عدم

تمثّلها الصريح في الإنجليزيّة، لكنّها في اللغة العربيّة إشارة مهمّة في تحديد الدلالة، فثمة فرق بين الجملتين:

- **عَرفَ الطالبُ المعلِّمَ.**
- **عرفَ الطالبَ المعلِّمُ.**

يتضح في تحديد الفاعل والمفعول تبعا للحالة الإعرابيّة.

وقد دعا ستيفن في نهاية هذا الفصل إلى إسكان الإشارة اللغويّة داخل الدلالة ضمن البراجماتية اللغويّة مُعترفا أنّ السياق الاجتماعيّ تحديدًا يبقى عُرفيًا تختلف فيه اللغات؛ لهذا يصعب تجاوز الخصوصيّة اللغويّة في دراسة الإشارة اللغويّة والسياقيّة اجتماعيًا.

وقد دخل المؤلِّف دائرة الحِجاج اللغويّ اللسانيّ عندما أفرد الفصلَ الثالث للاستلزام الحواريّ مؤكِّدا أنّه من الأفكار الفريدة في البراجماتيّة مع أنّه ليسَ له تاريخ طويلٌ من التنظير، وقد بيّن أن بعضَ القواعد النحويّة ذات حساسيّة للاستلزام عندما توجب القيود المعجميّة ذلك، وأهم المبادئ في الحوار الاستلزاميّ: مبدأ التعاون، ومبدأ الكيفيّة، ومبدأ الكَمّ، ومبدأ الصلة، ومبدأ اختيار الطريقة؛ لأنّ الحوار جوهر المحادثة اللغويّة الناجحة، وبتضامّ هذه المبادئ يعمل عنصر لغويّ مهمّ هو السياق، فيسقط بعض الإشارات اللغويّة، ويضيفها، ويختصرها، وقد يُلغي دورها، أو يحيل إلى ما لم يُقَلْ، لكنّ الاستلزم الحواريّ لا يعني بالضرورة أنّ قضاياه صادقة دائمة؛ لهذا راح المؤلِّف يعالج الاستلزام من وجهة نظر فلسفيّة في المنطق، ثم ربط ذلك بالأبعاد الاجتماعيّة، مثل الجملتين:

- **أنتَ أستاذٌ.**
- **حضرتُك أستاذٌ.**

فالجملة الثانية تؤشّر في تجاوز صدقيّتها إلى علاقة اجتماعيّة تختلف عن العلاقة التي في الجملة الأولى بين طرفي الواقعة اللغويّة.

وتطرّق إلى موضوع المجاز، ولا سيما الاستعارة ليصل إلى أنّ فيها استلزام حذف، لا يستطيع المستقبل أن يصل إلى فهم الكلام إلا بتقديره، وبتقديره يظهر المعنى عند استحضار السمات المعجميّة المتضادة أحيانا لاستخلاص علاقة دلاليّة غير مذكورة؛ لأنّ الاستعارة كالخريطة تحدّد الشيء، ولكنّها ليست هي نفسها الشيء.

وجاء الفصل الرابع بعنوان: الفرض السابق بمعنى أنّ التواصل اللغويّ لا يبدأ من الصفر دائما، فهناك تاريخ من المعرفة الضمنيّة لدى المتواصلين أو المتداولين يسمح بتبادل لغويّ مستأنف، كأن نبدأ في العربيّة كلاما بقولنا:

- **هارون الرشيد أشهر الخلفاء العبّاسيّين.**

فهذه الجملة مبنيّة على معرفة سابقة ضمنًا بعدّة معلومات، قد تكون صادقة أو كاذبة عند فحصها، والبناء عليها لغويًا، مثل، وجود شخصية هارون الرشيد، وأنّه خليفة عبّاسيّ، وأنّ المتكلّم يعدّه أشهر الخلفاء العبّاسيّين، و... إلخ، وفي هذه الحالة تدرس البراجماتيّة التفاعل اللغويّ بوصفه امتدادا دلاليًا يتجاوز الشكلَ النحويّ المجرّد لصوابيّة الجملة؛ كما يتجاوز بالضرورة البنية السطحيّة للجملة وللمعرفة اللغويّة، وقد قدّم أسبابا وجيهة تدعو لتقبّل مبدأ الفرض السابق في كثير من حالات التواصل اللغويّ؛ ثم تفحّصَ مشكلة الإسقاط اللغويّ الذي يجعل من الفرض السابق موجّها للحُكم على الجملة بمعنى تجاوز الحكم الدلاليّ المنطقيّ على الفرض السابق نفسه، فالجملة السابقة تلغي إمكانيّة إنكار وجود شخصية هارون الرشيد أو أنّه من العبّاسيّين؛ لأنّه مبنيّة براجماتيًا على المعرفة المتبادلة التي كانت حدَثًا لغويًا براجماتيًا في وقتها ومكانها، ثم صارت حدثًا لغويًا مستأنفًا في مكانٍ آخر وزمان مختلف.

أمّا الفصل الخامس فكان بعنوان: أفعال الكلام، وهو فصل ماتع جدا في أفكاره، عرضَ فيه المؤلّف بمهارة عالية نظريّة أفعال الكلام وفق تصوّرٍ براجماتيّ بحتٍ محدِّدا موقعَه من علم النفس، وعلوم الأدب، والأنثروبولوجيا، والنحو والدلالة، وعلوم الفلسفة واتجاهاتها؛ لأنّ تناول أفعال الكلام أمر لا يتفق عليه هؤلاء الدارسون لاختلاف زاوية النظر، وأهداف التحليل، فقطعَ بأنّ البراجماتية ترى في أفعال الكلام قوة إنجازية محايدة لمفهومَي الصدق والكذب، وهو بهذا القطع قريب من مفهوم أشكال الجملة الإنشائيّة في العربيّة كالأمر والاستفهام، لكنّه يعود إلى شيءٍ من رؤية تشومسكي عندما يربط الحكم على الفعل الكلامي الإنجازيّ بالبنية العميقة له، وهذه البنية هي التي تسمح بتكوين دلالة واضحة للفعل الكلاميّ، فيكون المعنى العام مأخوذًا من البنية العميقة، ويكون الفعل الكلاميّ في الشكل السطحيّ تخصيصًا للمعنى العام، ليسَ غير، فالعبارات الآتية ذات معنى عام واحد:

- **من فضلِك أغلقِ البابَ.**
- **أنتَ، من فضلك أغلقِ البابَ.**
- **أرجوك، من فضلك، أغلقِ البابَ.**

في بنيتها العميقة، لكنّها تفهم براجماتيًا في إطار التخصيص الذي تضيفه كلّ عبارة.

وأفرد المؤلِّفُ الفصل السادس لموضوع لافت مُهِمٍّ جَمَعَ فيه بين الشكل والدلالة والسياق والأداء الحُكم على العبارة اللغويّة أو الحدَثِ الكلاميّ بما سمّاه "بنية الحِوار" وقد حدَّد في أوّله أنَّه يقصد بالحوار المحادثة اللغويّة، أو المشاركة اللغويّة في الحديث باستبعاد النصوص غير التبادليّة التي تحدثُ في القُدّاس والمحْكَمة، وبالإعلان الصريح عن أنَّ الإرث الفلسفيّ وإن أوصل إلى البراجماتيّة إلا أنَّه ينبغي تجاوزه إلى دراسات تجريبيّة لظاهرة الحوار اللغويّ في الاستعمال الحقيقيّ غير المبنيّ على تصوّرات الدارسين على اختلافهم، فجاء الفصل في أربعة محاور ومحور خامس خاصّ بالاستنتاجات.

أمّا المحور الأوّل؛ فإطاره: تحليل الخطاب في مقابل تحليل الحوار بقصد توضيح كيفيّة إنتاج التماسك والترتيب المتوالي في الخطاب وفهمه، بتجاوز عُقدة حدّ الجملة، لأنَّ الخطاب بوصفه جملة واحدة طالَ أم قَصُرَ، يمتلك في كُلّيته هذه بنية مضمونيّة واحدة تحقّقُ له معنى واحدًا؛ لهذا احتدم النقاش حول الخطاب الذي يطرح نفسه بديلا براجماتيًا لفكرة التصورات المعزولة في النحو والصرف والصوت والمعجم من جهة، والشكل والمعنى من جهة أخرى.

وأمّا المحور الثاني، فإطاره خاصّ بـ"تحليل الحوار" وهو قريب من أعمال علماء الاجتماع، لأنَّه يرتكز على دراسة المتفاعلين لغويا بوصف تفاعلهم تفاعلا اجتماعيًا يستمدُّ من المجتمع تفسيره الصحيح، فالنبرة الصوتيّة لها بعد دلاليّ في المجتمع اللغويّ، لكنَّ المؤلِّف فضّل الابتعاد عن دراسة أثر التنوّعات الصوتيّة في تحليل الحوار سَعيا منه إلى تقديم تقنيات صالحة لتحليل الحوار المكتوب، ومع هذا فأوّل تقنية في تحليل الحوار هي التبادليّة؛ فعندما ينتهي **(س)** من كلامه يبدأ **(ص)**، وهكذا فالتبادليّة بين **(س)** و **(ص)** أوّل ما يُدرس في تحليل الحوار بينهما، ثم الأزواج المتآخية ذات النمط اللازم كالتحيات، ثم موضوع المحادثة. وقد وضّح ستيفن تصوراته بأمثلة تطبيقيّة دالّة في لغتها الأصليّة.

وأمّا المحور الثالث، فخصّصه لتنظيم الأَوْلَويّة في محاولة لتوضيح الدور البراجماتي في ترتيب السلسلة اللغويّة الحامة لموضوع الحوار.

وأمّا المحور الرابع فكان استدعاءً للمتواليات السابقة المبنية على فكرة دور الفرض السابق في فهم الكلام، وأنَّ الكلام سلسلة متواليات بعلاقة ما مقبولة لغويًا ومفهومة تواصليًا وبراجماتيًا.

وأتبَعَ هذه المحاور بالمحور الخامس المهمِّ الذي استنتجَ فيه مدى العلاقة بين تحليل الحوار وعلم اللغة باستعراض جوانب التفاعل بين محيط المحادثة، وبنيتها اللغويّة، كما أعاد توظيف الفراغات الكلاميّة بالمفهوم البنيويّ برؤية براجماتيّة، تقوم على مبدأ التوقّع، وبحثَ المؤلِّف في الاستنتاج الأخير من هذا الفصل مدى التعميم الذي قد تحظى به تقنيات بنية الحوار عند

تعميمها على غير اللغة الإنجليزيّة، ومال إلى ترك المسألة لدراسات لاحقة مع التسليم بأنّ التقنيات الشموليّة في فهم بنية الحوار لا تتعارض مع القوانين الناظمة للغات إلا بقدر ضئيل من التفاصل الخاصّة بكلّ لغة على حدة، وهي تفاصيل لا تلغي عن البراجماتيّة المحلّلة للحوار صفة الشموليّة.

وأمّا الفصل الخامس، وهو أصغر الفصول، فكان أشبه ما يكون بالخاتمة المفتوحة، فعنوانه: "استنتاجات" بدأ فيه بتشبيه الفلسفة بالشمس التي تتهدّم بالاحتراق أجزائها شيئا فشيئا، وتبتعد عنها، وتبردُ؛ لتصبح كوكبا باردا جديدا لا ينفكُّ عن الدوران حول الشمس الأم.

وأشار إلى أنّ علم اللغة نواة البراجماتيّة اللغويّة؛ إذ يمكن للبراجماتيّة أن تتجاوز النظريّة التوليديّة ونظرية المعيار في تقديم تحليلات أكثر مقبوليّة للتفاعلات المختلفة بين الدلالة والصيغة اللغويّة والسياق الاجتماعيّ والتنوّعات الصوتيّة.

وتوصّلَ المؤلِّف إلى أنّ البراجماتيّة أسهمت بشكلٍ مباشر في تطوير علم اللغة الاجتماعيّ؛ ففي سعيها لفهم المعنى الاجتماعيّ لنماذج الاستعمال اللغويّ قدّمت تقنينات لفهم الخواصّ اللغويّة والتركيبات التحتية الموجهّة لفهم الكلام بتأكيد أهمية الفرض السابق في فهم الاستعمال اللغويّ، وإضافة بواعث الحوار إلى الحوار نفسها في تكوين المعنى الصحيح الكامن في الحوار اللغويّ.

وفي علاقة البراجماتيّة بعلم النفس أكّد المؤلّفُ دور التحليل البراجماتيّ في دراسة سيكولوجيا الإدراك من حيث الاستيعاب والإنتاج اللغويّ.

أمّا أهمّ نتيجة في الكتاب فهي تصريح المؤلِّف بأنّ البراجماتيّة يمكن أن تُطبَّقَ على كلِّ المجالات التي تهتمّ بفهم المنطوق كالبلاغة والأدب والنقد، وعلم اللغة التطبيقيّ، والذكاء الاصطناعيّ، واللسانيات الحاسوبيّة، وتعليم اللغات، وحلّ مشكلات الاتصال والتواصل بين البشر.

والكتاب غنيّ بالأمثلة التطبيقيّة المأنوسة حينًا، والغريبة حينًا آخر، والمعقّدة حينًا ثالثا؛ لأنّه مزيج من الفلسفة واللغة والاجتماع، وفيه جهد استثنائيّ في البحث عن جواب السؤال الدائم: **كيفَ نفهم اللغة إذا كانت اللغة صورة التعبير عن الذات البشريّة القائمة في ذات الإنسان؟**

وفيه جهد مشكور لمترجم عربيّ رامَ أن يقدّم للغويّين العرب كتابا أساسًا لا غنى عنه في دراسة التطوّرات الحديثة للسانيات في صورة البراجماتيّة اللغويّة بأسلوبٍ مرن مقبول إلا من كزازة الترجمة في بعضِ المواضع، ومع هذا فهو عملٌ متميّزٌ سيأخذ حقّه، وأثره في الدراسات اللغويّة العربيّة في المستقبل القريب إن شاء الله.